

أ / جمعة العربي الفرجاني
محاضر بمعهد إعداد المعلمين بأبي
عيس .ليبيا

التعليل النحوي عند الحسين
الدينوري

(1) التعليل النحوي عند الحسين الدينوري

أ-الدينوري : حياته، وأثاره:

هو الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري (2)، وعرف بالجليس الدينوري (3)
وكني بأبي عبد الله النحوي (4) وبالحسين الجليس (5)، عاش أغلب أيام حياته في
دمشق (6).

كان الجليس عالماً فذاً بعلم القراءات القرآنية ، فكان يقرأ القرآن، ويقرئه بعدة
روايات ، وأخذ عنه العلم أحمد بن محمد بن خلف أبو العباس المالكي الأندلسي

صاحب كتابي المفيد في القراءات الثماني ، والمقنع في السبع (7) .

وقد كانت للدينوري آراء نحوية نقلها عنه العلماء من بعده :

1 - ذكر أبو حيّان النحوي في كتابه : ارتشاف الضرب ، ما نصه : " وذكر
الحسين الدينوري وهو صاحب ثمار الصناعة أن قوماً أجازوا : كان زيدا ما

أحسنه ، وكذلك إنّ وظننت ، قال : وهو باطل ، وسميت هذه الأفعال نواقص لكونها لا تكتفي بمرفوعها⁽⁸⁾ .

2 - وذكر السيوطي في كتابه : همع الهوامع ، وأبو حيّان التّحوي في ارتشافه ، في حكم إعادة حرف الجر مع ((حتى)) إذا عطفت بها على مجرور يكون وجوباً ، قالوا : ((وقال ابن الخبّاز الموصلي شارح ألفية ابن معط ، وأبو عبد الله الجليس صاحب ثمار الصنّاعة وجوباً))⁽⁹⁾ ، أي : وجوب إعادة حرف الجر مع حتى العاطفة ، وذلك لإدراك الفرق بينها وبين حتى الجارة .

وفاته : اختلف في سنة وفاته . ف قيل إنّه توفي بعد سنة 340 هـ⁽¹⁰⁾ ، وقيل توفي في حدود سنة : 490 هجرية ، وهو الأرجح⁽¹¹⁾ ، فقد كان له تلميذ ، وهو أحمد بن محمد بن خلف المالكي الذي ولد في رجب سنة 454 هـ⁽¹²⁾ ، وهذا يؤيد وفاته كما أشرنا في حدود سنة 490 هـ .

العلل ، وأنواعها لدى الدينوري: العلل النحوية صنفان : قسم الصنف الأول إلى أربع وعشرين علّة على التّحو الذي سنذكره فيما بعد ، وقدم كتاباً يدرس فيه أقسام العلل سمّاه : ((ثمار الصنّاعة في النحو)) ، وقد تم تحقيق هذا الكتاب بعده رسالة ماجستير سنة : 1997 افرنجي ، بجامعة السابع من أبريل ، وهو لم ينشر بعد .

و الدينوري لم يطلق على أنواع العلل تسميات ، ولم يضع لها مصطلحاً من مصطلحات العلة ، كما فعل النحاة من قبله ومن بعده ، وإنما قسمها إلى نوعين قال : واعتلالات النحويين صنفان (13) :

-الصنف الأول :

علة مطردة في كلام العرب ، وتتساق مع قوانين لغتهم (14) ، بافتراضات وتأويلات مقبولة من النحاة ، فيها تعلل الأحكام والقواعد الأساسية التي بني عليها صرح هذه اللغة العظيمة ، ومن بين تلك القواعد : الإعراب بجميع أنواعه ، والبناء ، والإعمال والإهمال ، والإعلال : من قلب ، وإبدال . هذا النوع من العلل عرف عند النحاة بالعلة التعليمية ، أو بالعلة الأولى ، أو بالعلة عند غيره من النحاة .

الصنف الثاني :

علة بها تظهر حكمة العرب ، وقدرتها على التصرف بالألفاظ، والتراكيب ، أينما كانوا وكيفما شأؤوا ، وبها تكشف عن مقاصدهم ، لِمَا وضعوا للغة من أحكام في موضوعاتها ، والغرض الذي وضع من أجله ذلك الحكم ، قال : "وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ، ومقاصدهم في موضوعاتهم" (15) . هذا النوع من العلل عرف عند النحاة : بعلة العلة ، أو بالعلل الجدلية ، أو القياسية ، أو بالعلل الثواني والثالث .

والدينوري لم يتعرض إلى النوع الأخير بالشرح ، والدراسة ، وإنما وقف عند هذا الحد ، ولعله لا يقول به ، ولا يرى بوجوده في النحو العربي ، فقد قال

في إعراب الأسماء الستة المعتلة المضافة -وبعد ذكره لأقوال النحاة في حروف العلة من تلك الأسماء-: "وقد كان بعض من قرأنا عليه يذهب إلى أن الأقوال كلها متكلفة ومتعسفة، وإن صح الوجود فيها ، أن يقال كذا وضعت، وكذلك سمعت"(16) وقد تعرض إلى النوع الأول ، وهو الذي على أساسه ألف كتابه : ثمار الصناعة في النحو العربي (17) ، فقسم ذلك النوع إلى أربع وعشرين علة نوضحها، وندرسها بالأمثلة فيما يأتي :

1 - علة سماع :

وهي العلة المبنية على السماع من العرب الفصحاء ، وليس لها باب خاص، أو قاعدة يرجع إليها ، فسمع عنهم قولهم : امرأة ثدياء، ولم يسمع رجل أثنى (18) وسمع عنهم أيضاً أنهم قد نطقوا بما لم يسم فاعله في أحرف ، ولم ينطق فيها بتسمية الفاعل فقالوا : أنيخت الناقة ، وقولهم : قد وضع زيد في تجارته (19) ، فمثل هذه وغيرها أخذت عن العرب سماعاً ، كما أخذت أغلب اللغة العربية ، فليس لها باب تقاس عليه ، وغيرها كثير فما أخذ سماعاً على سبيل المثال لا الحصر ، تقسيم الكلمة إلى : اسم ، وفعل ، وحرف ، فذلك التقسيم مستنبط بالسماع، قال الحسين الدينوري : كل كلمة لا تتفك من أن تكون أحد ثلاثة أشياء : اسماً أو فعلاً ، أو حرفاً ، والعلة في ذلك السماع (20) ، ومنها قولهم : وكس ، وأغري به ، وأولع به (21) .

من علل السّماع ما روي عن سيبويه في كتابه ، وما أكثرها فيه ، منها على سبيل المثال : يقول في باب (اختلاف العرب في تحريك الآخر) قال : حدثني أبو الخطاب أنّه سمع من يقول : قد أرأهم ، يجيء ، بالفعل من رأيت على الأصل ، من العرب الموثوق بهم (22) . ويقول في باب (ما يتغير في الإضافة) حدثنا الخليل أنّ ناساً من العرب يقولون : علاك ولدك (23) .

السماع هو : الرواية المسموعة عن فصحاء العرب مباشرة وكانت دليلاً وحجة للغة ، فيروى عن أبي عبيدة معمر بن المثنى أنّه قال : اختلفت إلى يونس بن حبيب أربعين سنة أملاً كل يوم ألواحي من حفظه (24) .

2 - علة تشبيه :

وهي علة لكل حكم شابه آخر في نفس الحكم ، من حيث : الإعراب ، أو البناء ، أو التركيب ، وعمل المشابهة كثيرة في اللغة العربية فعلوا بها :

- أ - إعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسم ، وبينوا وجه الشبه بينهما (25) .
- ب - بناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف ، مثل بنائهم : من ، وأي ، وأين ، ومتي ، وكيف ، وكم ، وقبل ، وبعد ، وأمس ، وهولاء ، فكل ذلك وما مثله من الأسماء بني لمشابهته الحرف ، فأخذت حكمه في البناء ، وتضمنت معناه (26) .
- ج - زيادة التّون في الفعل المضارع ؛ لأنها تشبه حرف المد ، واللين .
- د - حرف التنثية لما زيد عن الواحد ليدل على التنثية ، قد أشبه تاء التأنيث التي

تزداد على الواحد للدلالة على التأنيث (27).

هـ - إعراب الأسماء الستة بالحروف؛ لأنها تشبه التثنية، والجمع، ووجه الشبه: أن منها ما تغلب عليه الإضافة، ومنها ما تلزمه الإضافة، والإضافة فرع عن الأفراد، كما أن التثنية والجمع فرع عن الأفراد، فأعربت بالحروف لتلك العلة (28).

3 - علة استغناء: (29)

وهي أن تستغني عن ذكر شيء ما، لعلة تذكر فيه، مثل:

أ - الاستغناء عن ذكر فاعل: نعم، وبئس، في قولك: نعم رجلاً أنت، ونعم دابة دابتك، وبئس رجلاً أنت، ففي نعم وبئس مضمير يفسره ما بعده، والمضمير هو الرجل، استغني عنه بالنكرة المنصوبة التي فسرتة، لأن كل مبهم

من الأعداد وغيرها إما تفسره النكرة المنصوبة (30).

ب - حذف الفاعل في ما لم يسم فاعله، فعدم ذكرهم للفاعل يكون: إما للعناية بالمفعول، وإما للجهل بالفاعل، وإما للخوف منه أو عليه، وإما للإيجاز أو

الاختصار، فبتلك الأمور أو بأحدها قد استغنوا عن ذكر الفاعل (31).

ج - استغناؤهم عن الفعل: ودع، بالفعل: ترك، قال ابن السراج في ذلك: "ولكنهم لم يستعملوا: ودع، استغني عنه: بترك، فصار قول القائل: ودعه،

شاذاً" (32).

ومن التصب على الاستغناء وتام الكلام قوله تعالى في الطور ﴿ وَالطُّورِ ﴾
 ﴿1﴾ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ ﴿2﴾ فِي رَقٍّ مَّنْشُورٍ ﴿3﴾ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ﴿4﴾ (33) ، إلى
 قوله : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ ﴾ ﴿17﴾ فَكَهِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ ﴾ (34)
 نصب : فأكهين ، على الاستغناء وتام الكلام ، وفي سورة الذاريات : ﴿ إِنَّ
 الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ ﴿15﴾ أَخْذِينَ ﴾ (35) ومثله : ﴿ قَارِهِينَ ﴾ (36) ، و :
 ﴿ خَالِدِينَ ﴾ (37) كل هذا نصب على الاستغناء وتام الكلام ، لألك إذا قلت : إن
 المتقين في جَنَاتٍ وَعُيُونٍ ، ثم سكت فقد تم الكلام واستغني عما يجيء بعده ،
 فتتصب ما يجيء بعده (38) .
 وإذا قلت : إن زيدا في الدار ، وسكت ، كان كلاماً تاماً ، فلما استغنيت عن
 القائم ، نصبت فقلت : قائماً (39) .

4 - علة استئقال :

وبها تبتعد عن النقل الموجود في بعض التراكيب اللغوية طلباً للخفة،
 والسهولة واليسر في نطق الكلمة العربية وهذه من ميزاتِها ، فعملوا بها :
 أ - استئقال الواو في مضارع الفعل : وعد ، لوقوعها بين واو وكسرة : يوعد ،
 فحذفت الواو استئقالاً فصار : يعد (40) .
 ب - حذف الياء من الاسم المنقوص لأنه نقص الرفع والجر ، مثل : هذا قاض يا
 فتى ، ومررت بقاض ، والأصل فيه : هذا قاضي ، ومررت بقاضي ، فاستئقلوا

الضمة والكسرة على الياء فحذفوها ، فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكناً ، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين ، وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين (41) .

5 - علة فرق :

وهي علة لكل حكم دخل للتفريق بين شيئين في اللغة ، كالتفريق بين المرفوع والمنصوب والتفريق بين المنصوب والمجرور والمجزوم ، وغيرها من الأحكام ، فعللوا بها :

أ - رفع الفاعل ، ونصب المفعول للفرق بينهما (42) .

ب - كسر نون التثنية ، وفتح نون الجمع للفرق بين التثنية والجمع (43) .

ج - دخول التنوين على الاسم ، فقليل : إنه دخل للفرق بين الأسماء والأفعال ، وقيل : للفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف (44) .

6 - علة توكيد :

وعللوا بها المؤكدات التي تدخل على الاسم والفعل ، مثل :

أ - دخول الباء على خبر : ما ، الحجازية ، نحو : ما زيد بقائم ، فدخلت الباء

ب - دخول اللام على خبر : إن ، في نحو : إن زيدا لقائم ، فدخلت اللام لتوكيد القيام (46) .

ج - دخول نوني التوكيد الخفيفة والثقيلة على الفعل ، تأكيداً لوقوعه (47) .

7- علة تعويض :

عللوا بها دخول بعض الأشياء عوضاً عن شيء آخر حذف لزيادته أو للاستغناء عنه أو لأي سبب من الأسباب الأخرى ، مثل :

أ - دخول تنوين العوض ، وهو للتعويض عن المضاف إليه ، نحو : حينئذٍ ، ومررت بكل قائماً (48) .

ب - وجود الميم في لفظة : اللهم ، فهي عوض عن : ياء ، محذوفة (49) .

ج - وجود التاء في : إقامة ، فهي عوض من : الواو ، المحذوفة في تصريف الكلمة (50) .

8 - علة نظير :

عللوا بها إجراء بعض الأحكام مجرى غيرها حملاً على نظيرها ، مثل :

أ - الاستدلال على فعلية : ليس ، بقولهم : فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل ، مثل قولك : لست ، كما تقول : ضربت ، ولستما ، كضربتما ، ولسنا كضربنا ، ولسن كضربن ، ولستن كضربتن ، وليسوا كضربوا ، وليست أمة الله ذاهبة ، كقولك : ضربت أمة الله زيدا (51) .

ب - كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم ، حملاً على الجر لأنه نظير (52) .

9 - علة نقيض :

وهي مثل السابقة إلا أن الحمل هنا على النقيض ، مثل :

(53)

أ - نصب الاسم التكرة ب : لا ، حملا على نقيضها : إن ،

ب - وقوع : كم ، في صدر الكلام ، وبنائها مع خفض مميزها حملا على نقيضها :

رب (54)

10 - علة حمل على المعنى :

وهي حملك بعض الأحكام على معنى من المعاني ، مثل :

أ - حمل فعل : الموعظة ، المؤنث على معناه المذكر الذي هو : الوعظ (55) ، في

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ ﴾ (56) الآية : 275.

ب - ومن الحمل على المعنى قول مزاحم العقيلي : والبيت من شعر الزبرقان

(البسيط)

(57)

إمّا المصاع وإمّا ضربة رغب

يهدى الخميس نجادا في مطالعها

حمل الضربة على المعنى فرفعها ، ولم يعطفها على : المصاع ، فینصبها ، كأنه

قال : وإمّا أن تكون ضربة رغب (58)

(59)

ج - حمل عمل : ما ، الحجازية على معنى : ليس ، الذي هو النقي

11 - علة مشاكلة :

وهي الموافقة بين الحكمين ، مثل :

أ - بناء : كيف ، على الفتح قال ابن السراج : وهي مبنية على الفتح ، لأن بعد :
الياء : فاء ، فاستقلوا الكسر مع الياء وأصل تحريك النقاء الساكنين الكسر ، فمتى
حركوا بغير ذلك فإنما هو للاستتقال أو لإتباع اللفظ اللفظ⁽⁶⁰⁾.

ب - صرفهم لفظ : سلاسل ، في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسلًا
وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾⁽⁶¹⁾ ، وكونها في الأصل غير مصروفة ، لتوافق أغلالا
وسعيرا⁽⁶²⁾.

12 - علة معادلة :

عللوا بها حكم بعض الأشياء ليعادل غيره في حكم آخر ، مثل :

أ - جر ما لا ينصرف بالفتحة ، وفعل ذلك ليعادل نصب جمع المؤنث السالم
بالكسرة⁽⁶³⁾.

ب - قلب همزة : صحراء ، في الجمع واوا ، تقول : صحروات ، لأنهم لما أبدلوا
من الواو همزة في نحو : أقنت ، وأجوه ، أبدلت الهمزة في صحروات للمعادلة
بينهما⁽⁶⁴⁾.

13 - علة مجاورة :

وهي حمل حكم الثاني على حكم الأول لمجاورته إياه ، مثل :

أ — جرّهم بالمجاورة قولهم : جحر ضبّ خرب ، جر : خرب ، وهو من نعت الجحر ، وإثما جر لقربه من ضب⁽⁶⁵⁾ ، وكذلك : ضم اللام في : لله ، في نحو قولهم : الحمد لله ، حملاً على الدال في الحمد بالمجاورة⁽⁶⁶⁾ .

ب — وجروا لفظه : أرجلكم ، في قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾⁽⁶⁷⁾ لمجاورته لرؤوسكم⁽⁶⁸⁾ .

ج — ومنه جرهم قوله تعالى : ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾⁽⁶⁹⁾ وقوله تعالى : ﴿ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾⁽⁷⁰⁾ جر المجيد والمتين بالقرب والجوار ، وجروا قوله : ﴿ كَذِبٍ ﴾⁽⁷¹⁾ بالجوار أيضا في قوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾⁽⁷²⁾ .

د — ومن الجر بالجوار قولهم : مررت برجلٍ عجوز أمه ، ومررت برجلٍ طالق امرأته ، جررت : عجوز ، وليس من نعت الرجل ، إلا أنه لما كان من نعت الأم جررته على القرب والجوار ، وكذلك : مررت بامرأةٍ شيخ أبوها ، جررت : شيخ ، وهو من نعت الأب ، إلا أنه لما جاور امرأة جررته ، ورفعت أبوها على الابتداء⁽⁷³⁾ .

14 — علة وجوب :

وهي علة كل حكم واجب لا يتغير أبداً ، مثل علة :

أ — رفع الفاعل ، ورفع المبتدأ ، ورفع الخبر ، وما لم يسم فاعله .

- ب - نصب المفعولات الخمسة ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء المتصل الموجب .
ج - الجرّ بالإضافة ، والجرّ بحروفها .

15 - علة جواز :

عللوا بها الأحكام الجائزة في اللغة وهي نقيضة للسابقة ، مثل :
أ - وقد مثل لها ابن جني بقوله : ومن الأسباب الستة الدّاعية للإمالة ، هي علة جواز (74) .

ب - وقال ابن السراج : وأصحابنا يجيزون : غلامه كان زيد يضرب ، فينصبون الغلام بـ : يضرب ، ويقدمونه لأنّ كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله ، ومنه لو قلت : غلامه ضرب زيد ، كان جيّداً (75) .

ج - ومنه قلب : واو ، أفتت ، همزة لأنّ الواو انضمت ضمّاً لازماً ومع ذلك فأنت تجيز ظهورها : واوا ، من غير إبدال (76) .

16 - علة تغليب :

وهي تغليب حكم على حكم بعلة ، مثل :

أ - تغليب المذكر على المؤنث في أغلب الأمور ، قال الله تعالى : ﴿ وَكَانَتْ مِنْ الْقَانِنِينَ ﴾ (77) ، فغلب هنا المذكر على المؤنث (78) .

17 - علة اختصار:

عللوا بها حذف بعض الألفاظ طلباً للاختصار والخفة ، مثل :

أ - حذف آخر المنادى المرخم ، نحو : يا حار ، ويا سعا ، في يا حارث ويا سعاد (79) .

ب - وفي غير المنادى المرخم نحو : لم يك (80) .

ج - حذفوا المبتدأ، أو الخبر، أو الفاعل، لعلم السامع به دلالة على الاختصار (81) .

د - قال ابن السراج : واعلم أنّ من العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً ، نحو : جئتكم مقدم الحجاج ، والأصل : جئتكم وقت مقدم الحجاج (82) .

18 - علة تخفيف :

تصرفوا فيما كان ثقيلاً على النفس بتلك العلة ، مثل :

أ - إدغام بعض الحروف ، بعضها في بعض طلباً للخفة (83) .

ب - إقامة بعض الظروف ، والحروف مقام الفعل ، في باب الإغراء ، نحو : عليك ، عندك ، ودونك ، وتسمى أسماء الأفعال ، وعلتهم في ذلك : أنّ الأسماء

والحروف أخف من الأفعال ، فاستعملوها بدلاً منها طلباً للخفة (84) .

19 - علة أصل :

- وهي علة لأصل أي حكم من الأحكام .
- أ - قال ابن السراج : ومما لم يشذ في استعمال العرب له ، نحو : استحوذ ، فإنّ بابه وقياسه أن يعلّ ، فيقال : استحاذا ، مثل : استقام واستعاذ ، وجميع ما كان على هذا المثال ولكنه جاء على الأصل ، واستعملته العرب كذلك (85) .
- ب - وكذلك صرف ما لا ينصرف فإنّ الأصل فيه عدم الصرف (86) .

20 - علة أولى :

- وهي علة ترتيب الأصول ، وعللوا بها :
- أ - وقوع الفاعل متقدماً على المفعول ، لأنه أولى برتبة التقديم على المفعول (87) .
- ب - عدم جواز إعمال حروف الجزم مع الحذف ، والذي يدل على ذلك أنّ حروف الجر لا تعمل مع الحذف ، فعدم الجزم كان أولى (88) .
- ج - تقديم الأعراف بأن يكون هو المبتدأ ، قال ابن السراج فإن قلت : زيد هذا ، فزيد مبتدأ وهذا خبره ، والأحسن أن نبداً بهذا ، لأنّ الأعراف أولى بأن يكون مبتدأ (89) .
- د - ومن هذه العلة : تقديم الاسم وتأخير الحرف وتوسط الفعل ، قال : الحسين الدينوري :
- العلة في ترتيبهم هذه الثلاثة على الرتبة المذكورة ، من تقديم الاسم ، وتأخير

الحرف ، وتوسط الفعل ، هي : أن الاسم يخبر به ، ويخبر عنه ، فتقدم لقوته ،
والحرف لا يخبر به ، ولا يخبر عنه ، فتأخر لضعفه ، والفعل يخبر به ولا يخبر
عنه ، فوقع بينهما (90) .

21 - علة دلالة حال :

وهي لكل ما دل الحال عليه مثل :

أ - حذف : لا ، من قوله تعالى : ﴿ تَاللّٰهِ تَقَاتُ تَذَكُّرُ يُوْسُفَ ﴾ (91) فحذفت : لا ،

لدلالة الحال عليه ، إذ التقدير : تالله لا تقا تذك يوسف (92) .

ب - قول المستهل : الهلال ، أي : هذا الهلال فحذفت لفظة : هذا ، لدلالة الحال
عليه (93) .

22 - علة إشعار :

وهي علة تدل على ما كان عليه أصل الكلمة مع بقاء دليل المحذوف، مثل :

جعلهم الفتحة في : يسعون ، ويرضون ، وموسون ، دليلاً وإشعاراً منهم على أن

المحذوف من كل ذلك هو : الألف والأصل : سعى ، ورضى ، وموسى ، فبقاء

الفتحة على عين الكلمة هي دليل المحذوف (94) .

23 - علة تضاد :

وهي علة لكل شيئين متضادين ، مثل :

أ - الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر ، أو بضميره لم تلغ ، وذلك لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد (95) .

ومنها : أفعال الظن وأخواتها ، قال ابن السراج : ويجوز لك أن تلغي الظن إن توسط الكلام أو تأخر ، وإن شئت أعملته ، تقول : زيد ظننت منطلق ، وزيد منطلق ظننت ، فتلغي الظن إذا تأخر ، ولا يحسن الإلغاء إلا مؤخراً فإذا ألغيت فكأنك قلت : زيد منطلق في ظني ، ولا يحسن تلغيه إذا تقدم (96) .

24 - علة تحليل :

وهي الاستدلال على إثبات الحكم لشيء معين ، مثل : الاستدلال على اسمية : كيف ، فينتفي أنها حرف ، لأن وجودها مع الاسم تكون كلاماً ، نحو : كيف محمد ، وينتفي أنها فعل لأنها جاوزت الفعل بلا فاصل ، نحو : كيف جاء ، بهذا تثبت اسميتها ، ويبطل كونها حرفاً أو فعلاً (97) .

الخلاصة

ذلك شرح ، وتحليل للتقسيمات الفرعية التي حددها الدينوري للتوابع الأول من العلل التحوية ويعد أول من قسم ذلك النوع على هذا النحو ، ثم تبعه في ذلك الأنباري ، في كتابه : أسرار العربية ، إلا أن ذلك الكتاب قد تعرض فيه مؤلفه إلى أنواع العلل الثلاثة : التعليمية ، والقياسية ، والجدلية ، وإلى جانب ذلك علل

فرعية انحدرت عن العلل التعليمية ، الذي يعدّه الدّينوري النوع الأول .ومما استنتجناه مايلي:

أ - ظاهرة التعليل من الظواهر الطبيعية للغة العربية ، بل وكل لغة ، لأنّه لا وجود لشيء إلا

بعلة ، غير أنّ التّحاة قد ذهبوا بها إلى حد غير معقول ، وغير مقبول ، في بعض الأحيان فوضعوا لها افتراضات وتأويلات من خيالهم الواسع ممّا أفسد وضعها .

ب - إنّ النوع الأوّل واجب لابتدأ منه في اللغة ، لأنّه المبين والموضح لأحكام وقواعد اللغة ، فعلى أساسه بنيت ، وبه عرف كلام العرب .

ج - إنّ أيّ حكم لا يخلو من علة معللة لذلك الحكم ، سواء أكان واجبا أم جائزا .

د - إنّ كثرة الاختلافات في النّحو العربي ، وكثرة الآراء في أحكام اللغة من حيث بناؤها وإعرابها ، وغير ذلك تفسرها وتوضحها العلل النحوية .

الهوامش:

* - القرآن الكريم ، برواية حفص ، طبع بمطابع الأهرام ، القاهرة : 1392 هـ - 1972 م جمهورية مصر العربية.

1 - الأعلام ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط : التاسعة 1990 : 328 / 5 .

2 - تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان ، ن : المعارف ، ط : الخامسة : 1983 م : 240 / 5 .

3 - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، ت : محمد أبو الفضل ، ط : أولى : 1965 م : 1 / 541 .

- هدية العارفين وأثار المصنفين ، لإسماعيل باش ، استنبول : 1964 م : 5 / 310 .
- 4 - بغية الوعاة للسيوطي : 1 / 541 .
- 5 - معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، ن : دار إحياء التراث ، ومكتبة المتنبّي بيروت لبنان : 4 / 55 .
- 6 - غاية النهاية في طبقات القراء للجزري : براجستراسر ، ن : مكتبة الخانجي بمصر ، ط : أولى ، 1932 م : 1 / 253 .
- 7 - المرجع السابق : 1 / 253 .
- 8 - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، ت : مصطفى النماس ، ط : أولى ، 1987 م : 2 / 75 .
- 9 - همع الهوامع للسيوطي ، ت : عبد العال مكرم ، ن : دار البحوث العلمية ، وجامعة الكويت ، 1980 م : 5 / 260 .
- ارتشاف الضرب لأبي حيان : 2 / 247 .
- 10 - معجم المؤلفين عمر رضا كحالة : 41 / 65 .
- 11 - غاية النهاية في طبقات القراء : 1 / 253 .
- 12 - ثمار الصناعة للحسين الدينوري ، رسالة ماجستير من تحقيقنا ، جامعة السابع من أبريل ، 1997 م : 1 / 20 .
- 13 - الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية ، لشكيب خليل أرسلان ، ن : مكتبة الجيل بيروت : 3 / 255 .
- 14 - المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

- 15 - ينظر الاقتراح للسيوطي ، أحمد سليم ، ن : جروس برس ، ط : أولى ، 1988 م ، ص : 83 .
- 16 - ينظر ثمار الصناعة للدينوري ، باب الأسماء الستة المضافة : 1 / 188 .
- 17 - مخطوط من تحقيقنا : سنة : 1997 م .
- 18 - الاقتراح للسيوطي ، ص : 84 .
- 19 - الأصول في النحو لابن السراج ، عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط : الثالثة 1988 م : 1 / 81 .
- 20 - ثمار الصناعة للدينوري ، رسالة ماجستير من تحقيقنا : 1 / 76 .
- 21 - الأصول في النحو لابن السراج : 1 / 81 .
- 22 - الكتاب لسيوييه ، عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية للكتاب ، 1975 م : 547 / .
- 23 - المرجع السابق نفسه : 3 / 413 .
- 24 - معجم الأدباء لياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي بيروت 1922 م : 20 / 65 ، مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي ، محمد أبو الفضل ، دار الفكر والمعارف : 1974 ص : 44 .
- 25 - ثمار الصناعة للدينوري : 1 / 205 .
- 26 - أسرار العربية للأنباري ، محمد البيطار ، مطبعة الترقى دمشق ، 1957 م ، ص : 30 .
- 27 - ثمار الصناعة للدينوري : 1 / 193 .
- 28 - المرجع السابق : 1 / 186 .
- 29 - ينظر المحلى في وجوه النصب ، لابن شقير ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط : أولى 1987 م ، ص : 54 .

- 30 - الأصول في النحو لابن السراج : 1 / 114 .
- 31 - أسرار العربية للأنباري ، ص : 88 .
- 32 - الاقتراح للسيوطي ، ص : 84 ، والأصول في النحو لابن السراج : 1 / 57 .
- 33 - الطور : 52 / 1 و 2 و 3 و 4 .
- 34 - الطور : 52 / 17 و 18 .
- 35 - الذاريات : 51 / 15 و 16 .
- 36 - الشعراء : 26 / 149 .
- 37 - البقرة : 2 / 162 . ومواطن أخرى بها قوله : « خالدين » .
- 38 - المحلى في وجوه النصب لابن شقير ، ص : 54 .
- 39 - المرجع السابق نفسه ، ص : 54 .
- 40 - الاقتراح للسيوطي ، ص : 84 .
- 41 - أسرار العربية للأنباري ، ص : 37 .
- 42 - الاقتراح للسيوطي ، ص : 84 .
- 43 - أسرار العربية للأنباري ، ص : 55 .
- 44 - المرجع السابق نفسه ، ص : 38 .
- 45 - المرجع السابق نفسه ، ص : 145 .
- 46 - ينظر الجنى الداني للمرادي ، فخر الدين قباوة ، دار الأفاق الجديدة بيروت ، ط : الثالثة : 1983 م ، ص : 130 .
- 47 - الاقتراح للسيوطي ، ص : 84 .
- 48 - شرح الرضي على الكافية، يوسف حسن عمر، مطابع الشروق لبنان 1973 م : 45 / 1 .

- 49 - الاقتراح للسيوطي ، ص : 84 .
- 50 - الأصول تمام حسان ، دار الثقافة المغرب ، ط : أولى 1981 م ، ص : 202 .
- 51 - الأصول في النحو لابن السراج : 1 / 82 .
- 52 - الاقتراح للسيوطي ، ص : 84 .
- 53 - الاقتراح للسيوطي ، ص : 84 ، والأصول تمام حسان ، ص : 201 .
- 54 - أسرار العربية للأنباري ، ص : 214 .
- 55 - الاقتراح للسيوطي ، ص : 84 .
- 56 - البقرة : 2 / 275 .
- 57 - البيت من شواهد سيبويه ، وهو في الكتاب : 1 / 87 ، وفي اللسان مادة : مصع .
- 58 - ينظر الرفع والنصب بالحمل على الموضع والمعنى في المحلى في وجوه النصب
- لابن شقير ، ص : 120 - 123 .
- 59 - أسرار العربية للأنباري ، ص : 145 .
- 60 - الأصول لابن السراج : 2 / 136 .
- 61 - الإنسان : 4 / 76 .
- 62 - ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، دار الشام للتراث بيروت ، ط : الثالثة ، : 19 / 121 .
- 63 - الاقتراح للسيوطي ، ص : 84 .
- 64 - أسرار العربية للأنباري ، ص : 62 .
- 65 - المحلى في وجوه النصب لابن شقير ، ص : 149 .
- 66 - الاقتراح للسيوطي ، ص : 84 .

- 67 - المائدة : 5 / 6 .
- 68 - الكواكب الدرية على شرح متمم الأجرومية، للخطاب ، مؤسسة الكتب الثقافية، ط : الخامسة 1995 : 2 / 411 .
- 69 - البروج : 85 / 15 .
- 70 - الذاريات : 51 / 58 .
- 71 - يوسف : 12 / 18 .
- 72 - يوسف : 12 / 18 .
- 73 - ينظر المحلى في وجوه النصب لابن شقير ، ص : 148 - 152 .
- 74 - ينظر الخصائص لابن جني ، محمد النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت 1372 هـ : 1 / 164 .
- 75 - الأصول في النحو لابن السراج : 1 / 87 .
- 76 - ينظر الخصائص لابن جني : 1 / 164 .
- 77 - التحريم : 66 / 12 .
- 78 - الاقتراح للسيوطي ، ص : 84 .
- 79 - ينظر باب الترخيم في الأصول لابن السراج : 1 / 259 ، وفي غيره أيضا .
- 80 - الاقتراح للسيوطي ، ص : 84 .
- 81 - الأصول لابن السراج : 1 / 68 ، 72 .
- 82 - الأصول لابن السراج : 1 / 193 .
- 83 - الاقتراح للسيوطي ، ص : 84 .
- 84 - أسرار العربية للأنباري ، ص : 163 .
- 85 - الأصول في النحو لابن السراج : 1 / 57 .

- 86 - الاقتراح للسيوطي ، ص : 84 .
- 87 - المرجع السابق ، ص : 84 .
- 88 - أسرار العربية للأنباري ، ص : 321 .
- 89 - الأصول في النحو لابن السراج : 1 / 154 .
- 90 - ثمار الصناعة للدينوري : 1 / 77 .
- 91 - يوسف : 12 / 85 .
- 92 - أسرار العربية للأنباري ، ص : 278 .
- 93 - الاقتراح للسيوطي ، ص : 85 .
- 94 - الأصول تمام حسان ، ص : 402 .
- 95 - الاقتراح للسيوطي ، ص : 85 .
- 96 - الأصول لابن السراج : 1 / 181 .
- 97 - الاقتراح للسيوطي ، ص : 85 .